



## قراءة في كتاب: المواطنة أسسها وأبعادها لرئيس الجامعة: الدكتور عدنان السيد حسين

بقلم الدكتور عبد الغني عماد

المواطنة قضية العصر الأولى، كتب عنها الكثير وحولها عقدت الندوات، ومن أجلها ناضل أحرار هذا العالم، وبعضهم من أجلها قدم أعظم التحديات ولم يبخل حتى بحياته في سبيلها. ترى ما السر في هذا المصطلح؟ وما الدلالات التي يحملها هذا المفهوم؟ وما هي الكيمياء التي تجعله قادراً على جذب هذا الاهتمام وبالتالي تكسبه القدرة على تجديد وإغناء عناصره.

اختار رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين هذا الموضوع ليخوض فيه، وليضعه في عهدة الجامعة الوطنية، هذه المؤسسة التي بُنيت بتضحيات ونضالات شباب لبنان وقواه الحيّة لتكون خط الدفاع الأول عن المجتمع وفي طليعة من يحمل شعلة المواطنة وقضيتها العادلة.

وما اختيار هذا الموضوع ليكون مادة حوار في جامعتنا اليوم إلا دليل على إدراك خطورة ما تتعرض له قضية المواطنة في وطننا وفي عالمنا على أكثر من صعيد. فالمواطنة ثقافة كما هي نظام يتأسس على قوانين ضابطة للحقوق والواجبات. وحين يتفكك النظام وتختل القوانين الناضمة للعدالة، لا تصمد كثيراً ثقافة المواطنة إلا إذا واكبها واحتضنها مجتمع مدني ومؤسسات حاضنة تقوم بتحسينها وإعادة بنائها، وتلعب دور الرافعة التاريخية لها لإعادة بناء النظام من جديد على أسس العدالة. هذا هو حالنا في لبنان وهذا هو دور الجامعة المنشود بأساتذتها وطلابها ورسالتها. هل ننجح أو لا ننجح مسألة أخرى، ولكن المهم أن نعي رسالة الجامعة ودورها.

أنا أقرأ الكتاب وهو يطلّ على إشكالية المواطنة من هذه الخلفية، وقد اختار الصديق الدكتور عدنان السيد حسين مدخلاً منهجياً يقوم على القراءة الدينامية لمفهوم المواطنة، وكما هو معلوم ثمة نقاش في علم الاجتماع السياسي حول جدوى وإمكانية ضبط المفاهيم السياسية بسبب طبيعتها المثيرة للجدل، ويعود ذلك إلى أن هذه المفاهيم ولدت في سياقاتها التاريخية والاجتماعية، وهي بالتالي مفاهيم مركبة في بنائها، وهذا البنيان عرضة للعطب بل ولإعادة الإنتاج والتشغيل بصيغ مختلفة. لذلك فإن القراءة الدينامية للمفاهيم تحمل عملياً أفقاً مفتوحاً، وتقدم خريطة لحركة المفاهيم وتطورها وتفاعلها مع الواقع.

لن أقدم الكتاب أو أعرضه بطريقةٍ وصفية، ولكن سوف أقرأه بطريقةٍ تفاعلية، ذلك إن القارئ لهذا الكتاب سيجد تدقيقاً وتحليلاً لمصطلح المواطنة، وقراءة في محطات تاريخية شكلت منعطفاً هاماً في تشكل الخبرة الإنسانية المعرفية على الطريق الشائك لتشييد ثقافة المواطنة، بدءاً بالخبرة اليونانية والرومانية، إلى القرون الوسطى وتأثير انتشار المسيحية على فكرة المواطنة في أوروبا، إلى الإسلام وانجازاته في هذا المجال، وصولاً إلى التنوير والثورات الكبرى بدءاً من القرن الثامن عشر، حيث بدأ التحول من دولة الأفراد والرعية، إلى دولة المواطنين.

مسيرة التحول الديمقراطي نحو المواطنة، مسيرة طويلة وشاقة لا شك بذلك، حُكم فيها البشر تارةً باسم الحق الإلهي وتارةً أخرى باسم طغاة وفراعنة لا يرحمون، حيث يملك فيها الحكام، السلطة والبلاد والعباد ويورثونها لأبنائهم وأحفادهم الذين تجري في عروقهم دماء الملوك أو النبلاء والأمراء أو السادة لا دماء العبيد والعامّة.

يكشف الكتاب في تتبعه لحركة هذا المفهوم عبر مختلف المراحل التاريخية عن القيمة البنيوية لثلاثة مصطلحات، جسدت روح المواطنة وقلبيها: الحرية، والعدالة، والمساواة، ولا يزال هذا المثلث يعيد تشكيل الوعي الشقي لهذه الإنسانية في مواجهة طغاة العصر وتحديات الفقر

والجوع والمرض والتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتميز العنصري والثقافي.

تخطى النضال من أجل اكتساب المواطنة في هذا العالم المتوحش الكثير من الصعاب، لم تكن المسيرة سهلة، حتى في المراحل والمحطات التي شهدت عصر التنوير والنهضة، فبين الثورة الفرنسية عام 1789 وتاريخ نيل المرأة لحقها بالاقتراع للمرة الأولى في فرنسا عام 1945 أكثر من مئة وخمسين سنة، كذلك ما بين إعلان الاستقلال الأميركي عام 1776 الذي يؤكد على المساواة بين الناس وأن حقوقهم غير قابلة للتصرف وأنها نعمة من الله، وبين إلغاء آخر القوانين العنصرية الظالمة بحق الأميركيين السود أقل قليلاً من مئتي سنة. إن دلّ هذا على شيء، فهو يدل على أنّ المسألة أولاً ليست بالنصوص، وثانياً أن المواطنة ليست منحة بل هي استحقاق يكتسبه الأحرار وينتج عن تضحيات عظام تتراكم فيها الخبرات والتجارب للشعوب والمجتمعات.

يطرح الكتاب الإشكاليات التي يثيرها موضوع المواطنة، منذ أن تواتر صدور المواثيق والإعلانات العالمية المعنية بحقوق الإنسان، متسائلاً عن قيمة هذه الحقوق طالما أن العالم منقسم بين قلة متخمة تملك الثروة والقوة وفقراء مهمشين يشكلون أغلبية هذا العالم. مع ذلك لا يملك أحد إلا أن يقرّ بالقوة المعنوية الضاغطة لهذه الرزمة من الإعلانات الدولية على المجتمعات

والدول، والتي أصبحت ملكاً للإنسانية، والتي تحولت إلى وثائق ومعاهدات دولية ملزمة، تنص على المساواة في الكرامة والحقوق الإنسانية ورفض التمييز بسبب الجنس أو اللون أو العرق أو الدين أو الرأي السياسي أو الثروة أو المولد، فضلاً عن الحق في الحياة والحرية ورفض التعذيب والاعتقال التعسفي وحرية التعبير وحق المشاركة والعمل والتعلم والرعاية الصحية.

لم تعد إذن ثقافة المواطنة مجرد إنكار نظرية أو أحلام طوباوية، بل أصبحت تمتلك مشروعاً ومشروعياً، تتجسد مشروعيتها بتلك النصوص والوثائق الدولية التي أصبحت بمثابة المرجعية الملزمة إيجابياً وقانونياً في عصرنا لكافة الدول والمجتمعات سواء أكانت مقتنعة بها كلياً أو جزئياً، أو التزمت بها أو تقيدت بروحها حرفياً أو انتقائياً. أما مشروعها فقد ارتبط بالديموقراطية ارتباطاً وثيقاً، لدرجة أنه أصبح يشمل أكثر من ثلثي الدول القائمة اليوم بعدما كانت أيام الحرب الباردة تقدر بالثلث فقط.

صارت الديموقراطية بصفاتها مشروع المواطنة الأول ثقافة إنسانية عابرة، وذات أفق مفتوح يحصن المواطنة ويحميها من أي اعتداء أو محاولة لإفراغها من مضمونها. يمكننا إذن أن نستنتج أن ما بين المواطنة والديموقراطية علاقة جدلية معرفياً، ودينامية عملياً، ذلك أن كلاهما يغذي الآخر ويتغذى منه.

قد يقصر المشروع (الديموقراطي) ولا يرتقي إلى نصاب الشرعية (الأخلاقية والقانونية)، ويصاب بالعطب أو الخلل، كأن يختلط الفساد أو الطائفية بالديموقراطية كما في لبنان، أو تختلط الديمقراطية بالعنصرية والاستيطان كما في إسرائيل، أو ينتج عنه تهميش اقتصادي وتفاوت طبقي واجتماعي، كما في غالبية الدول التي يسود فيها توحش آليات السوق، ما يجعله فاقداً لمرجعياته الأخلاقية والقانونية والسياسية، أي باختصار فاقداً لشرعيته جزئياً أو كلياً، حتى ولو بقيت مظاهر الديمقراطية قائمة شكلاً، وبقي الناس كل أربع سنوات يذهبون إلى صناديق الانتخاب لينتخبوا أو يعيدوا انتخاب ممثليهم، فالحاصل في هذه الحالة عملياً "ديموقراطية أدواتية" بلا قلب ولا روح ولا ثقافة، تعيد إنتاج دورة الظلم، لا العدل والحرية، التي هي جوهر وقلب مشروع المواطنة. عندها من واجب المجتمعات والشعوب أن تدافع عن حقوقها ومكتسباتها.

يغوص مؤلف الكتاب الدكتور عدنان السيد حسين في عمق الإشكالية الديمقراطية التي لا تزال تشكل عقدة مركبة في بلادنا متسائلاً: متى كان للديموقراطية معنى بدون وجود المعارضة السياسية؟ طارحاً حجة المتشككين بالتعددية السياسية وخوفهم المزعوم على الوحدة الوطنية. ليخلص في مناقشة لهذه الحجج الواهية إلى ما يناقض مزاعم أعداء الحريات والتعددية السياسية، لأنهم بهذا إنما يكرسون الانقسامات الطائفية والعشائرية

والدينية والقومية داخل المجتمع الوطني والتي ربما تقود إلى حروب أهلية مدمرة، في حين أن التعددية السياسية والحزبية في إطار ثقافة الديمقراطية تقود إلى المواطنة وتحقق الاستقرار لكل المكونات المجتمعية بصفاتها الوطنية.

باختصار تضعنا ثقافة المواطنة أمام مفترق يخرجنا من سلوك "القطيع" وغرائزه وعصبياته وتفتح لنا الباب عبر الديمقراطية أمام سلوك عقلاني حر يقوم على المسؤولية والحقوق والواجبات.

ستكون الديمقراطية مشوهة إذا ما تقلدت فئة من المواطنين دون غيرها الوظائف العامة، وهذا ما يؤسس للإنقسام السياسي والتصدع المجتمعي طالما أن فئةً تحتكر السلطة وتمارس الغلبة ضد فئةٍ أخرى.

كذلك تبرز في المجتمع السياسي التعددي إشكالية الإنتماء والولاء، والتي أصبحت في العديد من المجتمعات مشكلة رئيسية لارتباطها بالهوية الوطنية ذاتها. وفي هذا المجال هل يمكن لأي إنتماء أو ولاءٍ وطني أن يتعزز مع التهميش والفقر والظلم والعنصرية والتعصب؟

لا يتسع المجال لعرض مجمل الأفكار الواردة في كتاب الدكتور عدنان السيد حسين ومناقشتها، خاصةً وأن قضية المواطنة في ظل العولمة وبفعل ثورة الاتصالات والمعلوماتية أصبحت تتخطى المجتمعات الوطنية، لتصبح

ذات بُعد عالمي، ارتبط بصعود مفهوم المواطنة العالمية، الذي لا يختلف إثنان أنه يصطدم بإزدواجية المعايير الدولية حين يتعلق الأمر بتطبيق القانون الدولي والحق والعدالة في هذا العالم.

لا شك أن قضية المواطنة والتحول الديمقراطي لا زالت في صلب الاهتمام العربي، وما شهدناه من انتفاضات وثورات يدل بوضوح على رفض الشباب العربي لثقافة القطيع، هذا إذا كان للقطيع ثقافة، وإصرارهم على الحرية والكرامة والمساواة. وإذا ما أصيبت مسيرة المواطنة والديموقراطية ببعض الإخفاقات، وبرزت العصبية الأهلية والطائفية والمذهبية، فإن مسيرة التاريخ لن تتوقف.

الكتاب يطلق النقاش حول كل هذه المسائل، ويقول إن المواطنة صارت حقيقةً ثقافيةً ومعرفيةً، وخبرة تاريخية، ومدخلاً أساسياً للاستقرار والنهوض والتقدم، ونحن أهل الجامعة الوطنية يجب أن نكون دُعائها والمدافعين عنها، خاصةً في لبنان حيث تكاد تعصف بهويتنا الوطنية الجامعة عصبية الطوائف والمذاهب... فهل نفعل؟